



بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات

الاقتصاد المصري

سبتمبر ٢٠٢٦



المحتويات



مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

- ٢ - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)
- ٢ - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

مؤشرات الأسعار المحلية

- ٣ - معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)
- ٣ - معدل التضخم الأساسي
- ٤ - أسعار أهم السلع الغذائية

مؤشرات القطاع الخارجي

- ٤ - عجز الميزان التجاري
- ٥ - ميزان المعاملات الجارية

مصادر النقد الاجنبي

- ٥ - حصيلة الصادرات
- ٦ - عائدات هيئة قناة السويس
- ٦ - الإيرادات السياحية
- ٧ - صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
- ٧ - تحويلات المصريين العاملين بالخارج

مؤشرات المالية العامة

- ٨ - العجز الكلي
- ٨ - الإيرادات الضريبية

مؤشرات مالية الحكومة

- ٩ - الدين المحلي
- ٩ - الدين الخارجي المصري

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

- ١٠ - صافي الاحتياطيات الدولية
- ١٠ - تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض
- ١١ - مؤشرات البورصة المصرية
- ١١ - الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

مؤشرات السكان والعمل

- ١٢ - تعداد السكان
- ١٢ - معدل البطالة



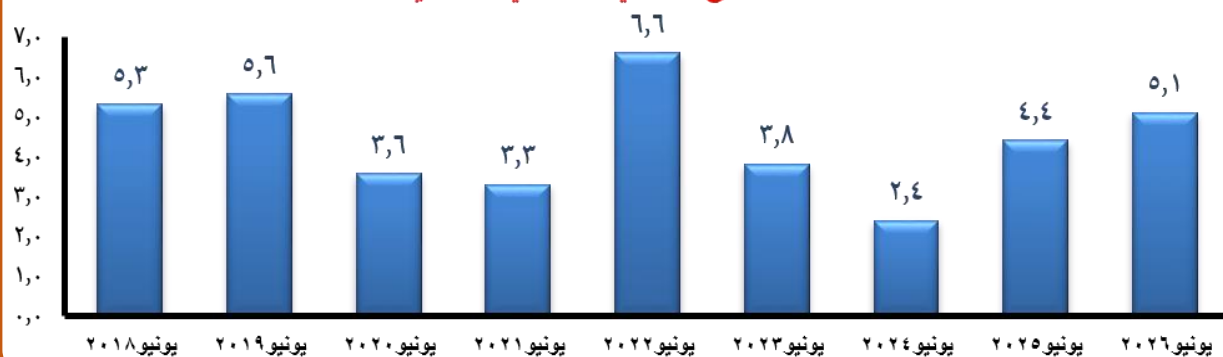
أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)

أشار وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتور أحمد رستم خلال اجتماع لمجلس الوزراء المصري الخميس الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٢٦، عن تسارع نمو الاقتصاد المصري إلى ٥,١٪ خلال العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، مقابل ٤,٤٪ في العام المالي السابق، بدعم من تحسن أداء عدد من القطاعات الرئيسية في مقدمتها الصناعة وقناة السويس وتكرير البترول، متجاوزاً توقعات المؤسسات الدولية، رغم التوترات التي شهدتها المنطقة.

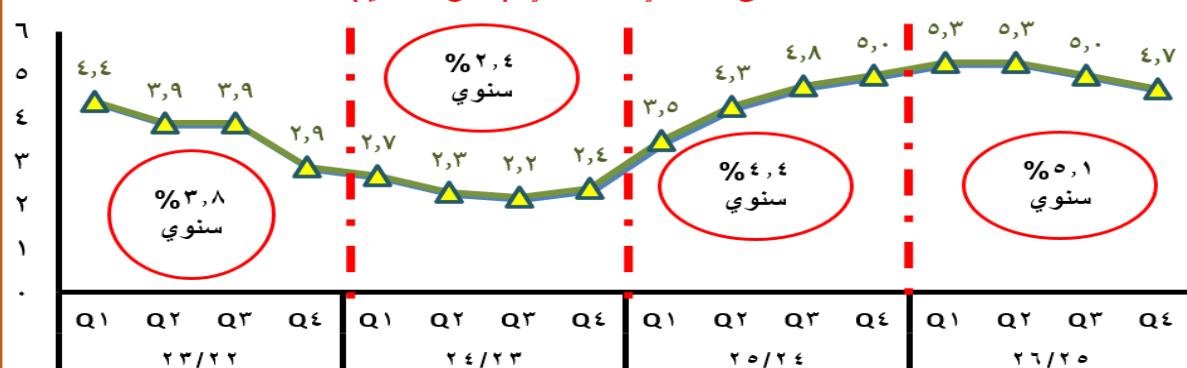
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي %



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

استعرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية المصري خلال اجتماع لمجلس الوزراء المصري الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٢٦ مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، حيث سجل الاقتصاد نمواً بنسبة ٤,٧٪ خلال الربع الرابع من العام المالي المنتهي في يونيو ٢٠٢٦، وأوضح سيادته أن قطاعات الصناعة والتجارة والاتصالات قادت نمو العام بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي النمو المحقق. كما حافظ قطاع الاتصالات على وتيرة نمو قوية، مسجلاً ٤,٣٪ خلال الربع الرابع، ليصبح ثاني أسرع القطاعات نمواً خلال الفترة، مدفوعاً بزيادة إيرادات شركات الاتصالات وصادرات الخدمات الرقمية، إلى جانب تحسن مؤشرات الإنترنت والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) %

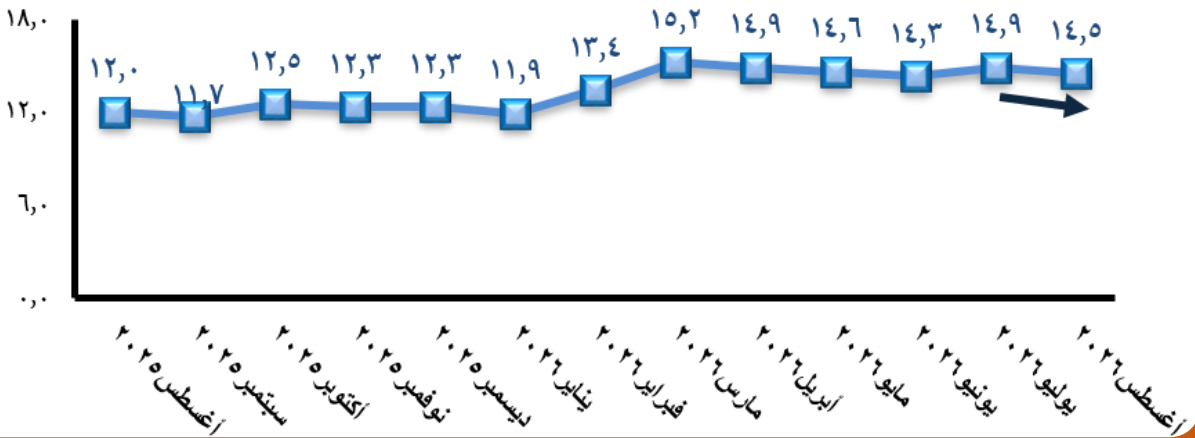




مؤشرات الأسعار المحلية

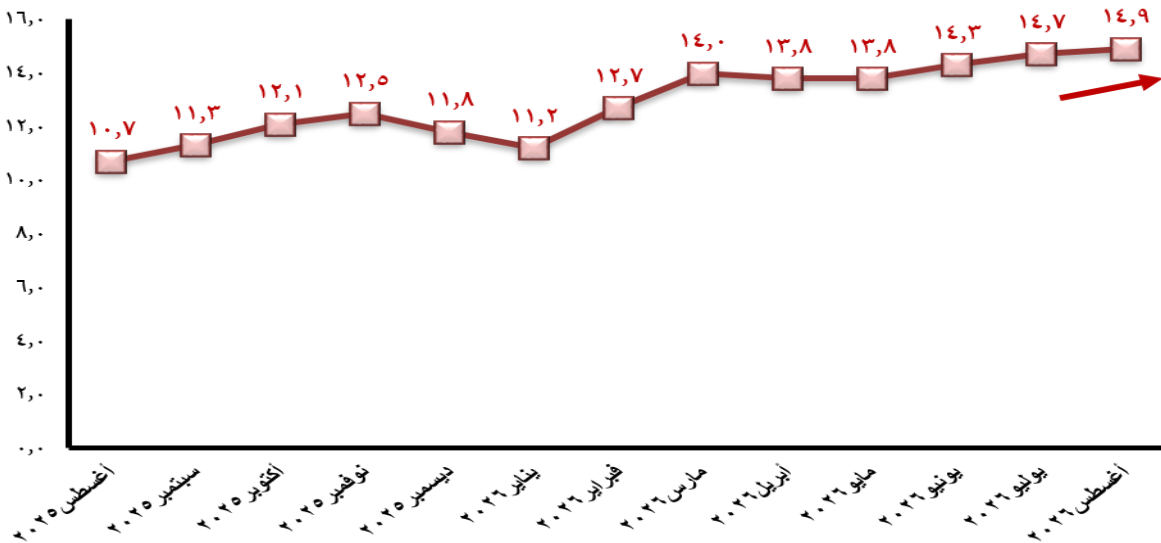
معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم السنوي في المدن المصرية تباطأ إلى ١٤,٥٪ في أغسطس ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٩٪ في يوليو ٢٠٢٦، مدفوعاً بانخفاض أسعار الأغذية، رغم الضغوط المرتبطة بزيادة أسعار الكهرباء التي دخلت حيز التنفيذ مطلع أغسطس ٢٠٢٦. وكان البنك المركزي قد توقع في دراسة صادرة الشهر الماضي أن يتراوح متوسط التضخم العام السنوي في مصر بين ١٥,٢٪ و ١٧,٨٪ خلال السنة المالية ٢٦ - ٢٠٢٧ التي بدأت في يوليو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١٣,٣٪ في العام المالي الماضي، بحسب السيناريوهات المحتملة لتطور الصراع الإقليمي وانعكاساته على الأسعار.



معدل التضخم الاساسي

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي إلى ١٤,٩٪ خلال أغسطس ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٧٪ في يوليو ٢٠٢٦، في ظل تحركات محدودة في مستويات الأسعار خلال الشهر.

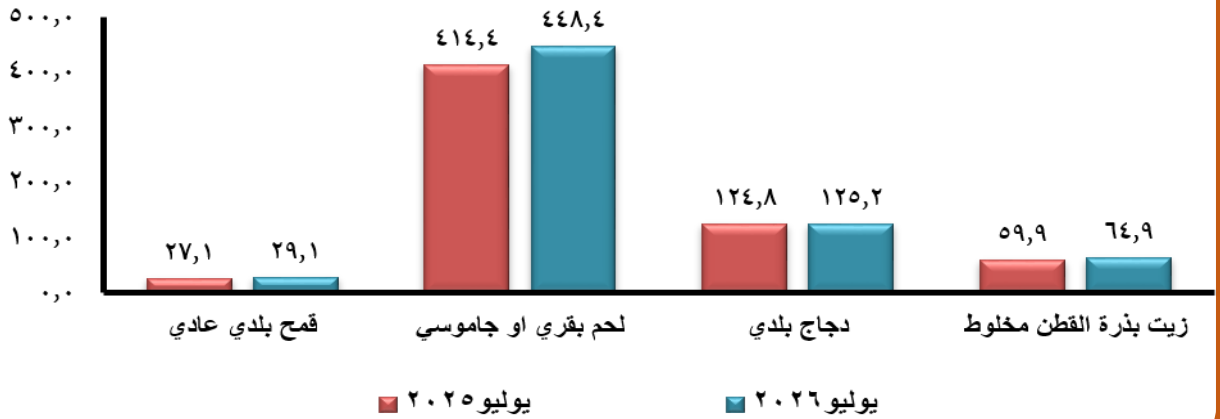




أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر يوليو ٢٠٢٦ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق.

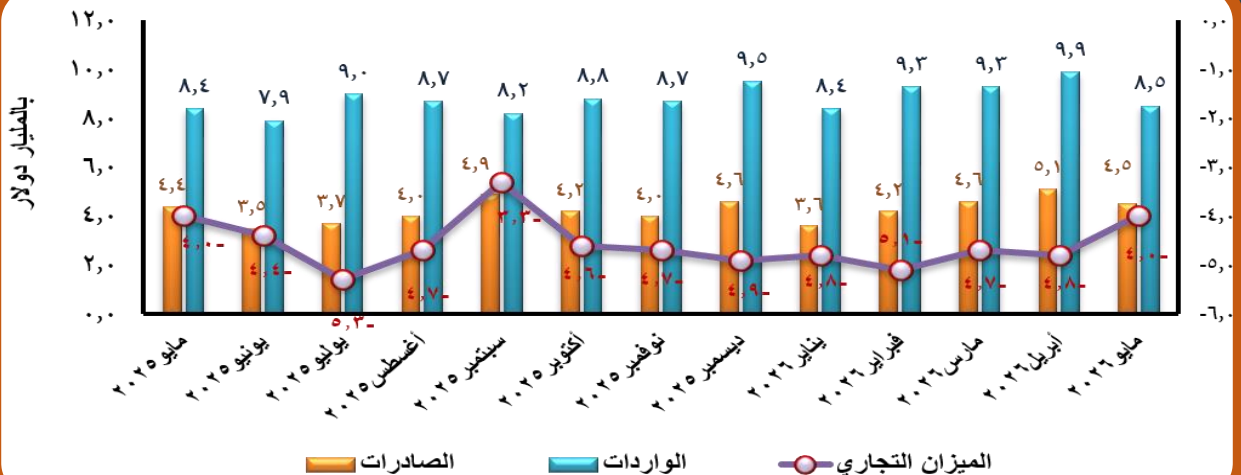
متوسط أسعار أهم السلع الغذائية (جنيه/كجم)



مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

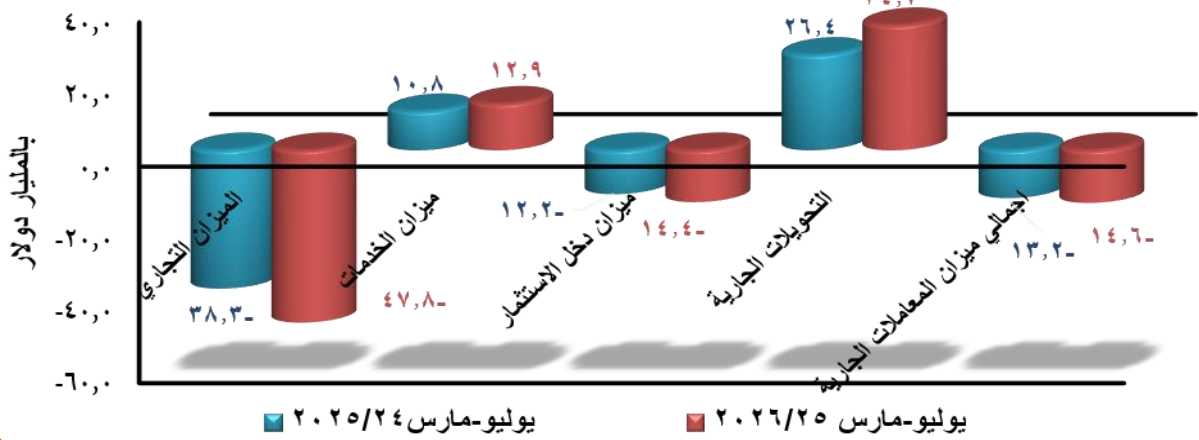
أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت ٣,٩٩ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠٢٦، مقابل ٤,٠ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدرها ٠,٣٪، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٣,٥٨٪، وبلغت ٤,٥٣ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠٢٦، مقابل ٤,٣٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق. فيما ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ١,٧٢٪ حيث بلغت ٨,٥٢ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠٢٦، مقابل ٨,٣٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق.





ميزان المعاملات الجارية

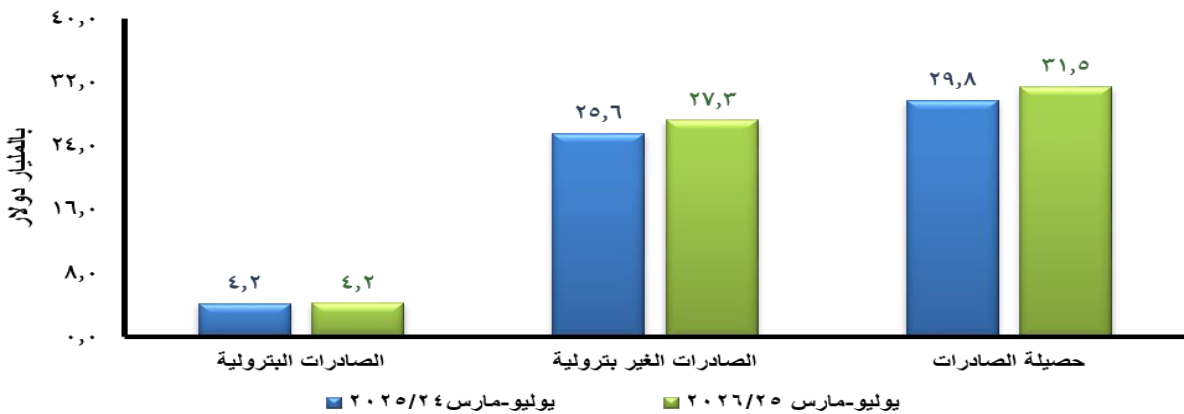
أعلن البنك المركزي المصري، تحقيق ميزان المعاملات الجارية في مصر عجزاً بلغ ١٤,٦ مليار دولار خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، مقابل ١٣,٢ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، وقد تحقق هذا العجز نتيجة لارتفاع العجز في الميزان التجاري السلعي بمعدل ٢٤,٦ ٪ لتبلغ نحو ٤٧,٨ مليار دولار، بينما حقق صافي التحويلات الجارية بدون مقابل فائضاً بمعدل ٣١,١ ٪ ليصل لنحو ٣٤,٧ مليار دولار أساساً لتساعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وكذا ارتفاع الفائض في الميزان الخدمي بمعدل ١٩,٢ ٪ ليحقق نحو ١٢,٩ مليار دولار، لارتفاع كل من الإيرادات السياحية وحصيلة رسوم المرور بقناة السويس.



مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعاً بنحو ١,٧ مليار دولار لتبلغ نحو ٢٧,٣ مليار دولار مقابل ٢٥,٦ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الخضار الطازجة والمبردة والمطبوخة، والأجهزة الكهربائية المنزلية والفواكه الطازجة والمجففة، والملابس الجاهزة.





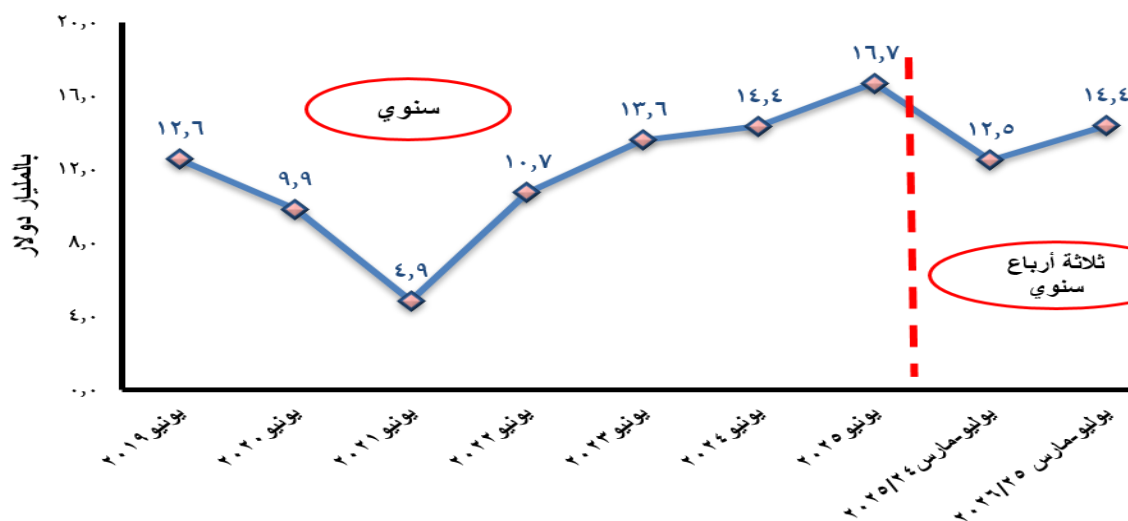
عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، ارتفاع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٢٢,١٪ لتسجل نحو ٣,٢ مليار دولار مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لارتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ١٨,٥ ٪ لتبلغ ٤٢٦,٩ مليون طن وعدد السفن العابرة بمعدل ٧,٦ ٪ لتسجل نحو ١٠,٠ ألف سفينة.



الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ١٤,٩ ٪ لتسجل نحو ١٤,٤ مليار دولار مقابل نحو ١٢,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.





صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

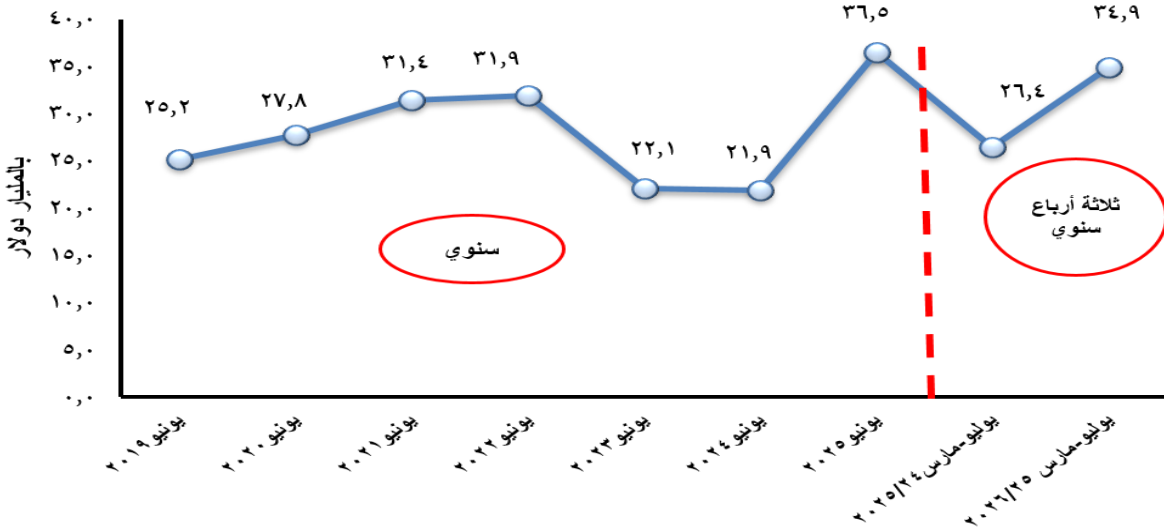
أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ ١٣,٠ مليار دولار مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

صافي الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليار دولار



تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٣٢,٠٪ لتسجل ٣٤,٩ مليار دولار مقابل ٢٦,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

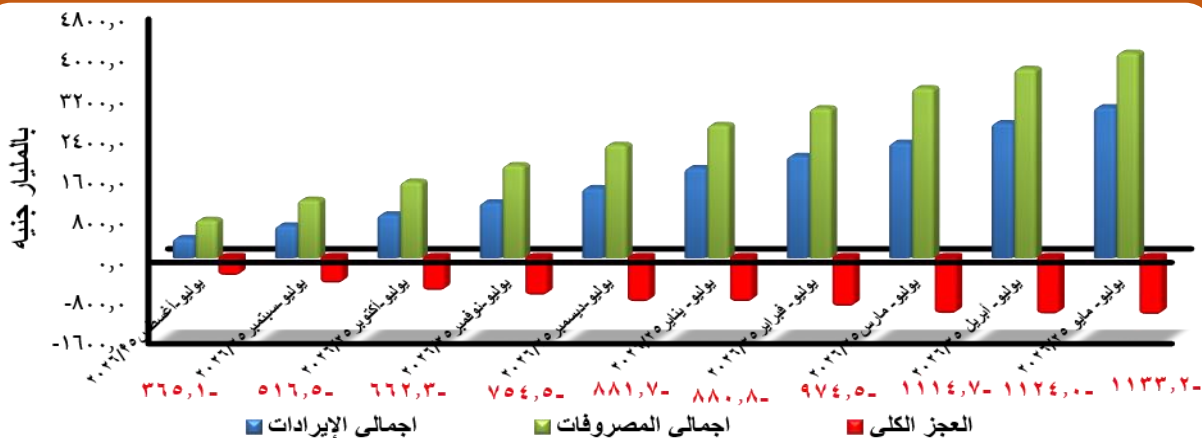




مؤشرات المالية العامة

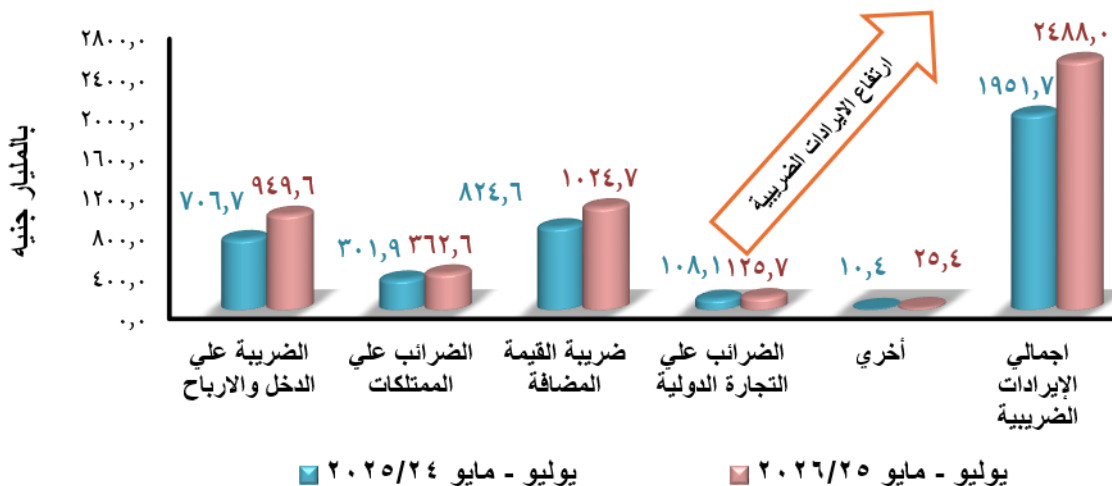
العجز الكلي

أظهر التقرير الشهري الصادر لوزارة المالية، تراجع العجز المالي الكلي الاسمي في مصر، بنحو ٥١ مليار جنيه خلال الفترة من (يوليو ٢٠٢٥ - مايو ٢٠٢٦) من العام المالي الحالي، حيث انخفضت نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٢ نقطة مئوية، ليسجل ٥,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، مقابل ٦,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق. وجاء هذا التحسن الملحوظ في المالية العامة المصرية مدعوماً باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، والتوسع في تطبيق الإصلاحات الضريبية، وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام.



الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة خلال أول أحد عشر شهراً من العام المالي ٢٠٢٦ - ٢٥ (يوليو ٢٠٢٥: مايو ٢٠٢٦) بنسبة نحو ٢٧,٥ ٪ وبلغت نحو ٢٤٨٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٩٥١,٧ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، بما يعادل ١١,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء نمو الحصيلة بدعم زيادة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل مدفوعاً بتحسين العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية.



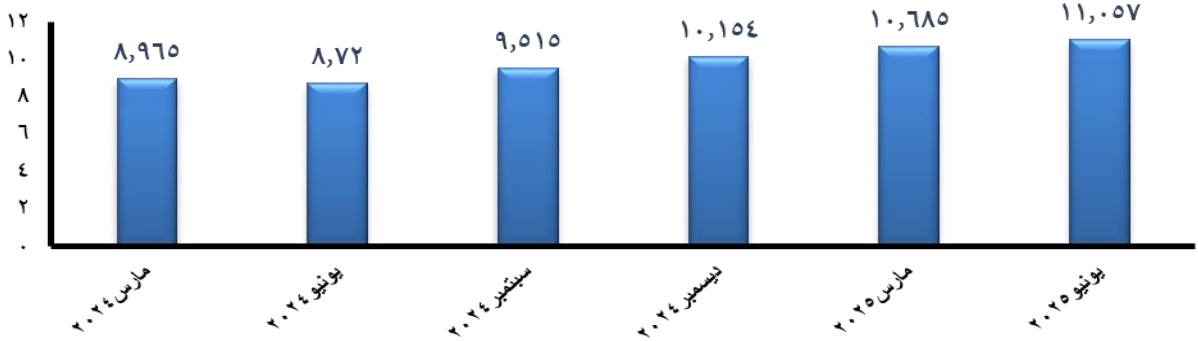


مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

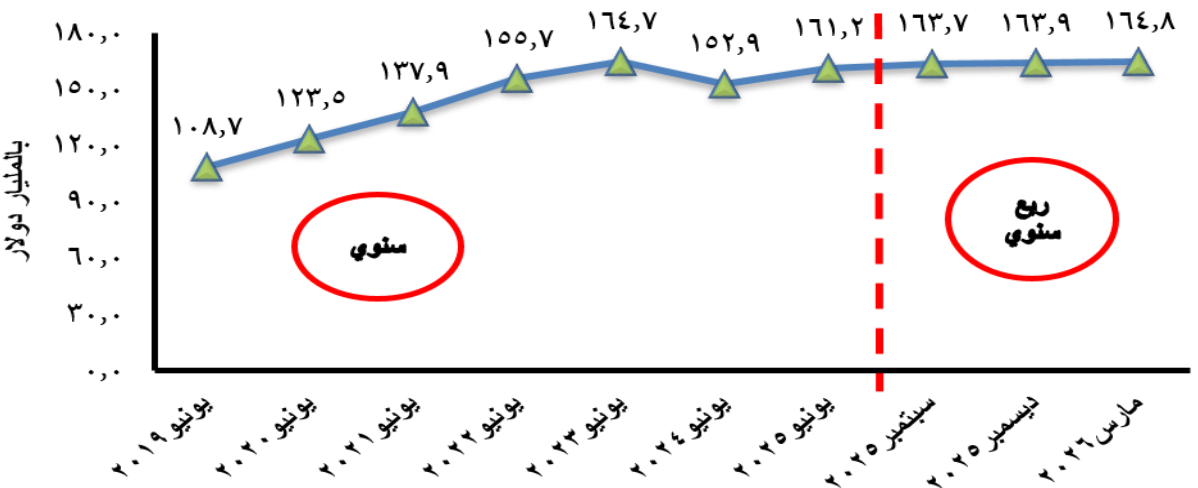
كشفت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن ارتفاع إجمالي الدين المحلي المصري بنسبة ٣,٥ ٪ خلال الربع الثاني (أبريل ٢٠٢٥ - يونيو ٢٠٢٥) ليصل إلى ١١,٠٥٧ تريليون جنيه مقارنة بنحو ١٠,٦٨٥ تريليون جنيه خلال الربع الأول (يناير - مارس ٢٠٢٥)، كما ارتفع الدين العام "المحلي والأجنبي" لمصر ١,٨ ٪ خلال الربع الثاني من العام الحالي على أساس ربع سنوي إلى نحو ١٤,٩٤٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ١٤,٦٨٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٥. وبحسب بيانات الوزارة فإن الدين المحلي لمصر استحوذ على نحو ٧٤ ٪ من إجمالي الدين العام، وكان الدين العام لمصر تراجع من ٨٩,٤ ٪ في العام المالي ٢٣-٢٠٢٤ إلى ٨٥,٦ ٪ في العام المالي المنتهي في يونيو ٢٠٢٥، وفق بيان سابق لوزارة المالية.

تطور الدين المحلي لمصر بالتريليون جنيه



الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، ارتفع إجمالي الدين الخارجي لمصر ليصل لنحو ١٦٤,٧٧٦ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦، بزيادة طفيفة قدرها ٨٦٥ مليون دولار مقارنة بالربع السابق؛ نتيجة لزيادة الاقتراض الحكومي وقروض البنوك التجارية.

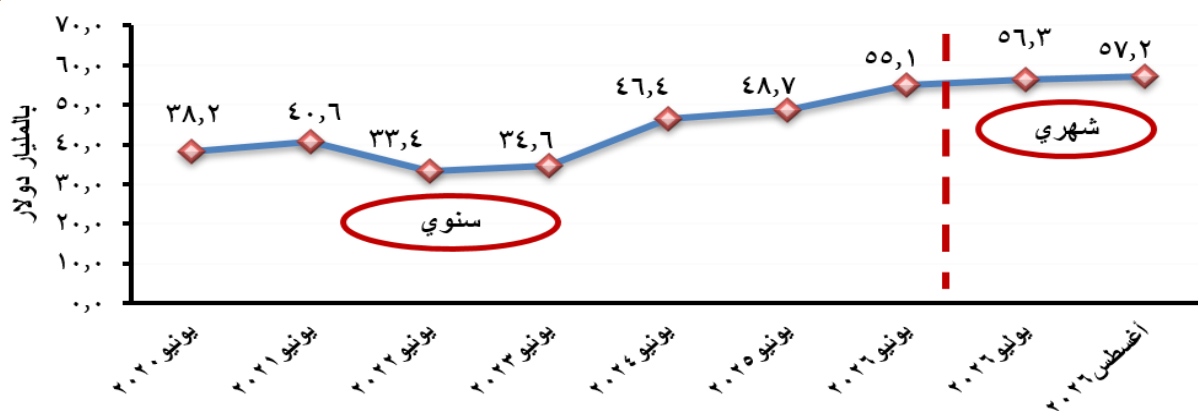




مؤشرات القطاع المالي والنقدي

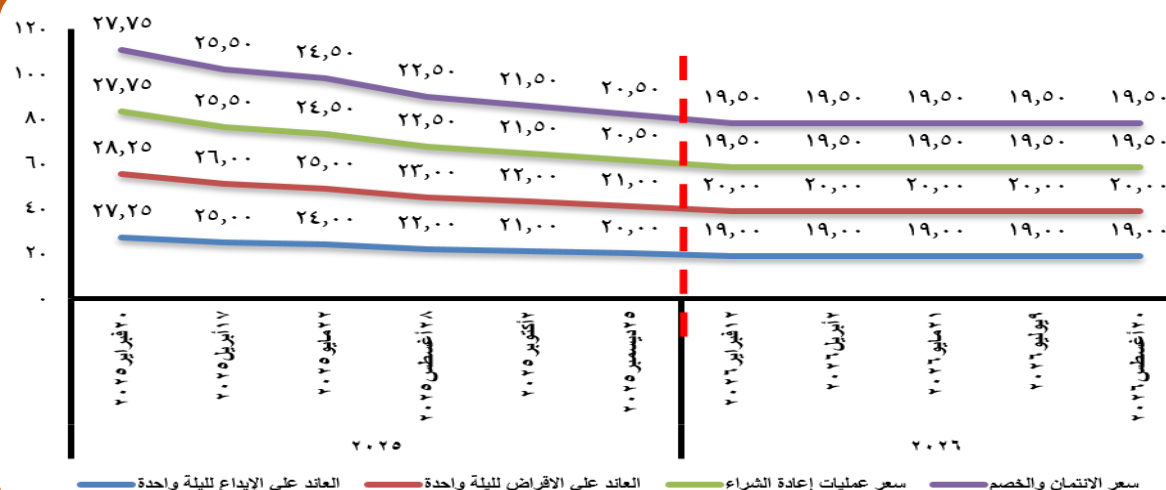
صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لمصر إلى ٥٧,٢١٤ مليار دولار بنهاية أغسطس ٢٠٢٦، مقابل ٥٦,٢٩٤ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٦، بزيادة قدرها ٩٢٠ مليون دولار. ويعكس ارتفاع الاحتياطيات الدولية استمرار قوة موقف السيولة بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته الخارجية وتوفير احتياجات السوق من العملات الأجنبية.



تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٠ أغسطس ٢٠٢٦ الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وعليه، تقرر تثبيت سعري عائد الإيداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠٠٪ و ٢٠,٠٠٪ و ١٩,٥٠٪، على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ١٩,٥٠٪. ويأتي هذا القرار متسقاً مع رؤية اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته، وذلك في ظل بيئة خارجية تتسم بعدم اليقين.

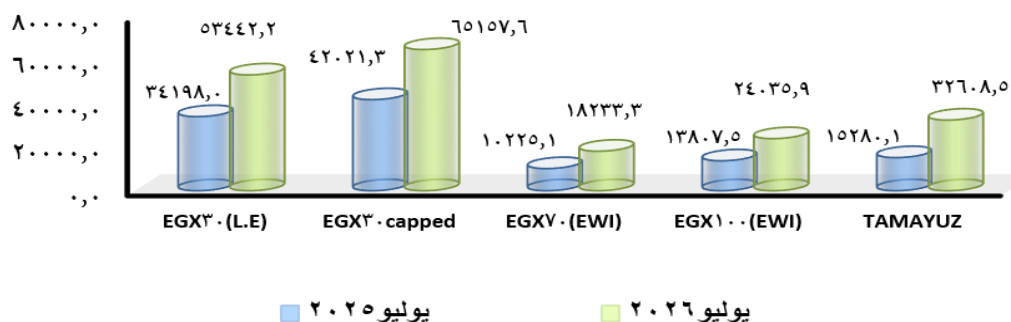




مؤشرات البورصة المصرية

وفقاً للتقرير الشهري للبورصة المصرية، شهدت البورصة المصرية أداءً نشطاً خلال تعاملات شهر يوليو ٢٠٢٦، بعدما سجلت ارتفاعاً في أحجام التداول وعدد العمليات المنفذة مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٦، رغم تراجع إجمالي قيمة التداولات، نتيجة انخفاض التعاملات على السندات وأذون الخزانة التي استحوذت على النصيب الأكبر من قيم التداول داخل السوق. حيث بلغ إجمالي قيمة التداول خلال يوليو نحو ٢,٥٥٧ تريليون جنيه، مقابل ٢,٧٧٤ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٦، بانخفاض نحو ٢١٧,٧ مليار جنيه. وفي المقابل، ارتفع حجم التداول إلى ٦٩,٢٧٢ مليار ورقة مالية، مقارنة بنحو ٦١,٢٤٦ مليار ورقة خلال الشهر السابق، بزيادة تجاوزت ٨ مليارات ورقة مالية.

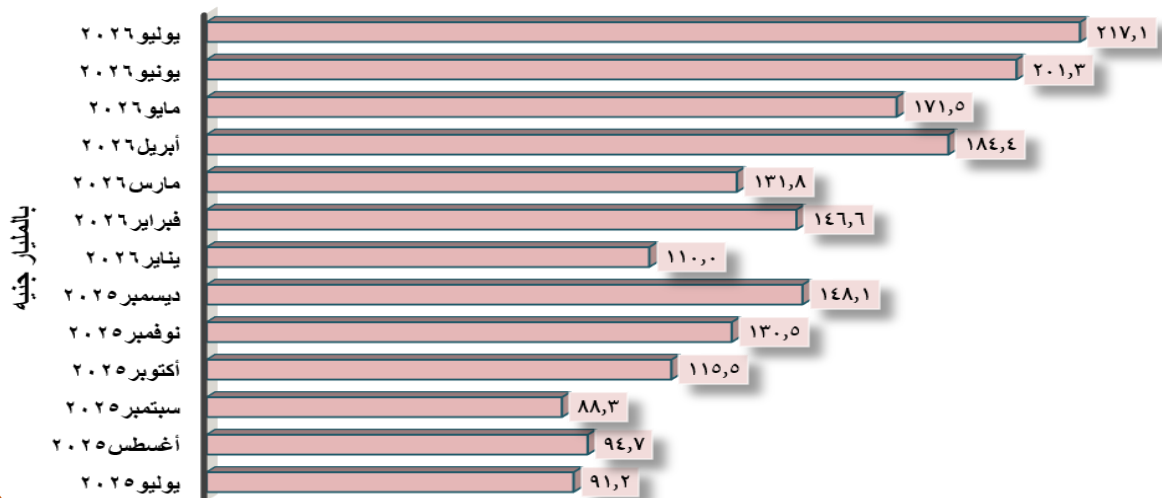
ارتفاع جميع مؤشرات البورصة المصرية



الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقاً لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٢١٧,١ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠٢٦ مقابل ٩١,٢ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠٢٥، بزيادة بلغت نحو ١٢٥,٩ مليار جنيه، بينما كانت قيمة الأوراق المالية في يونيو ٢٠٢٦ قد بلغت ٢٠١,٣ مليار جنيه.

ارتفاع قيمة الأوراق المالية المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات في يوليو ٢٠٢٦ عن يوليو ٢٠٢٥

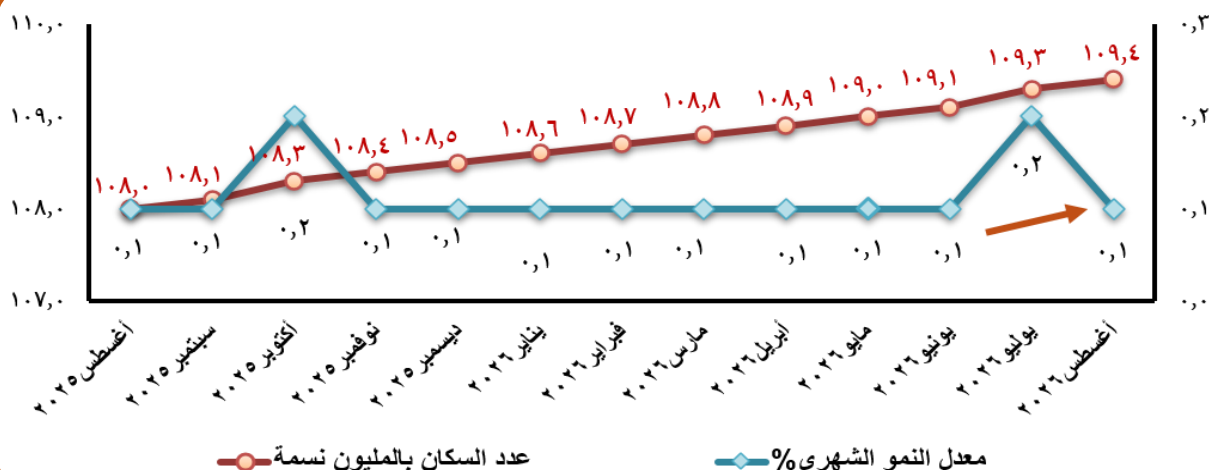




مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

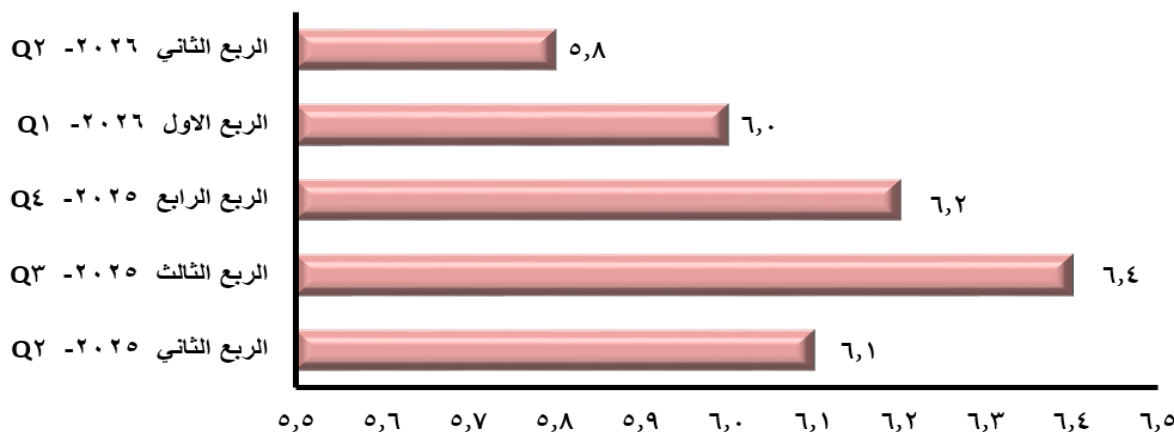
أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالداخل، أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم السبت ١٩ سبتمبر ٢٠٢٦ لنحو ١٠٩ ملايين و٥٤٠ ألفاً و٩٦٥ نسمة، ليسجل عدد سكان مصر زيادة قدرها مليون نسمة خلال ٢٦٢ يوماً أي في أقل من ٩ شهور؛ حيث بلغ عدد سكان مصر ١٠٨ ملايين و٥٤٠ ألفاً و٩٦٥ نسمة بالداخل في الأول من يناير ٢٠٢٦.

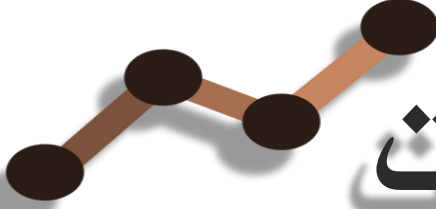


معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل البطالة في مصر خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٥,٨٪ من إجمالي قوة العمل بانخفاض ٠,٢٪ عن الربع السابق، وأوضحت أن معدل البطالة في مصر تراجع من مستويات تجاوزت ١٣٪ عام ٢٠١٣ إلى ٦,٣٪ خلال عام ٢٠٢٥، قبل أن ينخفض إلى ٥,٨٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٦، وقد ارتفع عدد المشتغلين لنحو ٣٣,٦ مليون مشغل خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقابل ٣٣,٣ مليون مشغل خلال الربع الأول، بنسبة زيادة بلغت ٠,٨٪.

انخفاض المعدل العام للبطالة بالربع الثاني لعام ٢٠٢٦ مقارنة بالربع السابق عليه





مؤشرات

الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد بنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية في البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة في عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.

